

المبحث الثاني عشر

المسائل العملية

- التقية
- الأذان
- الوضوء : غسل الرجلين أم مسحهما ؟
- الجمع بين الصلاتين
- صلاة الجمعة وصلاة التراويح
- الركعتان بعد العصر
- الصلاة على موتى المنافقين
- سهم المؤلف قلوبهم
- التمتع في الحج
- زواج المتعة .. حلال أم حرام ؟
- الطلاق
- عدة المتوفى عنها زوجها
- عدة زوجة المفقود
- قسمة الخمس من الغنائم

● التقية

- تأتي مسألة « التقية » على رأس قائمة المسائل الخلافية في المجال العملى ،
فياخذ بعض أهل السنة على الشيعة اتخاذهم التقية ، واعتبارهم منافقين ! (١)
وأصل التقية قول الله تعالى ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ
دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾
[آل عمران: ٢٨] وقد فسرها ابن عباس فقال : « هو أن يتكلم (المسلم) بلسانه
وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولا يقتل ، ولا يقتل ، ولا يأتى مائماً . وقال الحسن البصرى : « التقية
جائزة للإنسان إلى يوم القيامة ، ولا تقية فى القتل » وقيل : إن المؤمن إذا كان
قائماً بين الكفار فله أن يداريهم باللسان ، إذا كان خائفاً على نفسه ، وقلبه
مطمئن بالإيمان . والتقية لا تحل إلا مع خوف القتل أو القمع أو الإيذاء
العظيم . » (٢)

ويؤكد الإمام جعفر الصادق القول بالتقية ويثبت مشروعيتها استناداً إلى
الكتاب والسنة والإجماع . (٣)

وينكر ابن تيمية أن يكون أهل البيت قد قالوا بالتقية : « الذين برأهم الله عن
ذلك » . إن الشيعة تقول إن جعفر الصادق قال : « التقية دينى ودين آبائى » ، لكن
ابن تيمية ينفى أن يكون الصادق أو غيره من أهل البيت قد قال ذلك ، بل كانوا
من أعظم الناس صدقاً وتحقيقاً للإيمان ، وكان دينهم التقوى لا التقية . وفى رأى
ابن تيمية أن الآية الكريمة إنما تأمر بالاتقاء من الكفار ، ولا تأمر بالنفاق والكذب . .
والله تعالى قد أباح لمن أكره على كلمة الكفر أن يتكلم بها إذا كان قلبه مطمئناً
بالإيمان . ثم يقول : إن أحداً لم يكره أحداً من آل البيت على مبايعة أبى بكر ،
فضلاً عن أن يكرههم على مدحه والثناء عليه ، بل كان « علي » وغيره من أهل

(١) أحمد بن عبد العزيز الحمداً؛ مكتبة وهبة؛ بالقاهرة سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ص ١١

(٢) تفسير القرطبي؛ المجلد الثانى؛ ط . الشعب ص ١٢٩٩

(٣) محمد الحسينى المظفرى؛ الإمام الصادق؛ ص ١٩١

البيت يظهر ذكراً فضائل الصحابة والثناء عليهم ، والترحم عليهم ، والدعاء لهم ، ولم يكن أحد يكرههم على شيء منه باتفاق الناس .^(١)

ولاجدال أن الراشدين لم يكرهوا أحداً على قول شيء أو عمل شيء يعتقد هو أنه خطأ أو حرام . ولكن من المؤكد أن الشيعة تعرضوا لصنوف من العدوان والقهر والعسف في العهدين الأموي والعباسي . وكان عليهم ممارسة التقية إزاء سلطات مستبدة جائرة تستحل دماء المسلمين . وقد كان خلفاء بني أمية يفرضون على أئمة المساجد لعن علي بن أبي طالب . ومعروف أنهم قتلوا منهم أعداداً كبيرة ، على رأسها تلك المجزرة التي قُتل فيها الإمام الحسين - رضی الله عنه - في عهد يزيد بن معاوية ، وقتل معه ثلاثة عشر رجلاً من أبناء «علي» وأبناء أخيه .

واليوم يتعرض الشيعة للتفرقة في المعاملة في البلاد السنية التي تعيش فيها أقليات شيعية . وفي مثل هذه الظروف الظالمة لا حرج على الشيعي أن يلجأ إلى التقية لدرء خطر يتهدد حياته أو رزقه أو أسرته . والشيء نفسه يقال للسني الذي يعيش ضمن أقلية في مجتمع شيعي . وتحت حكم الطغاة من أمثال أتاتورك وعبد الناصر وسوكارنو وصادق حسين ، يجوز للمرء المسلم أن يلجأ إلى التقية ، فيعلن تأييده للطاغية ، وهو يضمن له الكراهية والرفض والاحتقار . وقد حدث هذا ، فانضم بعض الإسلاميين إلى الحزب الحاكم أو إلى الجماعات الصوفية أو الأحزاب العلمانية اتقاءً لشرور النظام الطاغوتي الحاكم في مصر وفي غير مصر .

وفي عهد هارون الرشيد حُبس موسى بن جعفر الكاظم في بغداد حتى مات سنة ١٨٣ هـ دون ذنب جناه . وقد كان موسى مشهوراً بالعبادة ، والبعد عن السياسة . كل ما في الأمر أن الرشيد زار مسجد النبي - ﷺ - في المدينة المنورة ، ومعه موسى الكاظم . وقال الرشيد مخاطباً النبي : السلام عليك يا بن عمي ! فقال الكاظم : السلام عليكم يا أبتاه !^(٢) وربما كان حبسه خوفاً من طموحاته .

ومحنة الإمام أحمد بن حنبل معروفة ، وكانت جنايته أنه رفض القول بأن

(١) ابن تيمية ؛ منهاج السنة النبوية ؛ ج ١ ص ١٥٩

(٢) د . حمزة النشترتي ؛ يسألونك عن الشيعة ؛ ص ١٥٥

القرآن مخلوق ، وقال للجلادين من خلفاء بنى العباس : هاتوا حديثاً يسوغ القول إن القرآن مخلوق أو غير مخلوق ! وبعض الفقهاء لجأوا إلى التقية فنجوا من العذاب الأليم الذى مارسه الخليفة المأمون ، ومن بعده المعتصم . وكان بوسع أحمد ابن حنبل أن يفعل مثلهم ، لكنه خاطر بحياته ! ولو لجأ إلى التقية لما كان آثماً ، رحمه الله رحمةً واسعة .

● الخمينى يحرم التقية

● وقد أفتى الإمام الخمينى بتحريم التقية وقال فى فتواه : «التقية حرام ، وإظهار الحقائق واجب مهما كانت النتيجة . ولا ينبغى على فقهاء الإسلام استعمال التقية فى المواقف التى تجوز فيها التقية لغيرهم . وإن التقية تتعلق بالفروع ، لكن حينما تكون كرامة الإسلام فى خطر ، وأصول الإسلام فى خطر ، فلا مجال للتقية والسكون ! ووالله إن من لا يصرخ (بالحقائق) لآثم ؟ والله إن من لا يشكو لم يرتكب للكبيرة !»^(١) قال الخمينى هذا وهو فى المنفى ، وبلاده ترزح تحت حكم الشاه الطاغوتى . وقد أيقن أن مجازاة الشاه ومداهنة نظامه خطر جسيم على الإسلام وأهله ومستقبله .

وفى اعتقاده أن «فقه الحال» واجب على المسلم فى مواجهة المواقف الصعبة التى يواجهها ، فالإسلام لا يعطى رخصة مطلقة بالتقية ولا يحرمها تحريماً باتاً قاطعاً . فالمواقف الصعبة تتباين ، وقدرة الأفراد على المواجهة تتباين أيضاً ، و﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وهكذا نجد أن التقية لا يجب أن تكون موضع نزاع ، وذريعة فرقة ، وأداة تكفير بين أهل السنة والشيعة .

● الأذان

واختلف أهل السنة والشيعة فى الأذان . فيرى الشيعة أن الأذان وحى من الله تعالى ، ويستنكرون أن يكون طيفاً رآه بعض الصحابة فى المنام .^(٢)

(١) د . إبراهيم الدسوقى شتا ؛ الثورة الإسلامية ؛ ص ٣٤ ، ص ١٦٥

(٢) المجلسى ؛ الأنوار ؛ ج ٧٩ باب ٢ - ٢٣٢

وقد أورد ابن حجر حديثين في كتاب الأذان - ١ - باب بدء الأذان ، وشرح المسألة شرحاً وافياً .^(١) ومن الحديثين يتبين أن مسألة الأذان عرضت للنبي ﷺ بعد فرض الصلاة ، فبرز السؤال : كيف يكون الإعلان عن حلول وقت الصلاة ؟

- ورفض النبي ﷺ اقتراحاً بأن يكون الإعلان عن طريق بُوق ، كما كان يفعل اليهود ، كما رفض اقتراحاً آخر بأن يكون الإعلان بدق ناقوس كما كانت تفعل النصراني . وانشغل الصحابة بالمسألة . وفي اليوم التالي جاء عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب بفكرة الأذان بالنداء : الله أكبر .. الله أكبر .. الخ ، عرض الفكرة على النبي ﷺ - فقال : «سبقك بذلك الوحي» .^(٢) فالأذان وحي من عند الله تعالى ، عند أهل السنة وعند الشيعة ، وهو من حيث مصدره موضع اتفاق .

لكنهم اختلفوا في صيغة الأذان .

فأهل السنة أخذوا الصيغة من حديث أبي محذورة في صحيح مسلم وغيره من الصحاح ، وهي نفسها الصيغة المعتمدة اليوم لدى أهل السنة .

فعن محمد بن عبد الملك بن أبي محذورة ، عن أبيه ، عن جده قال : قلتُ يارسول الله ! علمنى سنة الأذان ، فعلمه ، بالصيغة التى اعتمدها أهل السنة دائماً . وقال النبي ﷺ لأبى محذورة : «فإن كان الأذان لصلاة الصبح ، قل : الصلاة خير من النوم ، الله أكبر . الله أكبر . لا إله إلا الله»^(٣) وهذا هو ما يسمى التثويب .

غير أن الشافعى قال : «لا أحب التثويب فى الصبح ولا فى غيرها ، لأن أبا محذورة لم يحك عن النبي ﷺ أنه أمر بالتثويب ، فأكره الزيادة فى الأذان ، وأكره التثويب بعده»^(٤) والشافعى يبدو هنا أنه لم تبلغه الصيغة التى فيها التثويب . فهذا خلاف بين أهل السنة فى صيغة الأذان .

(١) فتح البارى ؛ كتاب الأذان . شرح الحديثين رقم ٦٠٣ و٦٠٤ ج ٢ ص ٧٧-٨٢

(٢) نفسه .

(٣) السنن الكبرى للبيهقى ؛ ١/ ٤٢١ كتاب الصلاة ؛ والمحلّى لابن حزم ؛ ٣/ ١٤٩ رقم ٣٣١

(٤) الأم ؛ ج ١ ص ٧٣-٧٤ ط . الشعب

وقد أضاف بعض المتصوفة من أهل السنة كلمة «سيدنا» قبل لفظ «محمد» في الأذان . ولا يزالون يحافظون على هذه الكلمة إلى اليوم ويعتبرونها رمزاً يميزهم عن الفئات الأخرى من أهل السنة .

أما الشيعة فأضاف بعضهم عبارة «علي ولي الله» ، وأنكرها بعضهم ، فكانت موضع خلاف شيعي شيعي ، وشيعي سني . يقول السيد المرتضى - وهو من كبار علماء الشيعة في القرن الخامس الهجري - إن إضافة عبارة «علي ولي الله إلى الأذان عمل محرم» ^(١) ولا ريب عند السنة والشيعة جميعاً أن علياً ولي الله؛ ولكن إضافة العبارة إلى الأذان هي التي كانت موضع خلاف . ^(٢)

- وكان الفاطميون ، وهم طائفة كبيرة من الشيعة ، حتى سنة ٥٦٥هـ في مصر يضيفون عبارات تقول «حيّ على خير العمل ، محمد وعلي خير البشر» ^(٣) إلى أن منعها صلاح الدين الأيوبي .

وهكذا نرى أن أهل السنة اختلفوا في الصيغة ، وأصر بعضهم على إضافة التشويب بسند من السنة ، وأصر بعضهم على إضافة كلمة «سيدنا» تعسفاً . واختلف الشيعة أيضاً فرفض بعضهم أية إضافة ، وأصر آخرون على الإضافة ، وبذلك صارت صيغة الأذان موضع خلاف بين أنصار الإضافات ، وبين الرافضين لأية إضافة إلى الصيغة التي أملاها الوحي على رسول الله ﷺ .

وأحسب أن الالتزام بالصيغة التي جاء بها جبريل هو الصواب ، وهو الذي يزيل الخلاف في هذه المسألة .

● الوضوء : غسل الرجلين أم المسح عليهما ؟

واختلف أهل السنة والشيعة في الوضوء ، وعلى وجه التحديد في غسل القدمين أو المسح عليهما !

(١) د. موسى الموسوي ؛ الشيعة والتصحيح ؛ ١٠٤

(٢) الدارقطني ؛ ٢٣٤/١ ، أبو داود ؛ ١٣٨/١ ؛ والترمذي ؛ ٣٣٦/١ ؛ وابن خزيمة ؛ رقم

٣٧٠٣١ ج ١ ص ١٨٨

(٣) المقرئ ؛ اتعاظ الخنفا ؛ ج ٣ ص ٣١٧

- قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦]
فقرأها أهل السنة بنصب اللام في « أرجلكم »: أي أنهم عطفوا الأرجل على الوجوه والأيدي ، وبذلك أوجبوا غسل الرجلين .

- أما الشيعة فقرأوا « وأرجلكم » بالضم ، عطفاً على الرؤوس ، ومن ثم أوجبوا المسح على الأرجل ، واعتبروا إيجاب غسلهما مخالف للآية الكريمة .
والسياق اللغوي للآية يؤيد قراءة الشيعة .

لكن السنة النبوية تقطع بصحة قراءة أهل السنة . وقد أخرج البيهقي أخباراً عديدة تبين أن غسل الرجلين فرض ، وأن مسحهما لا يجزئ . (١) وأخرج البخاري عن عبد الله بن زيد حين سئل عن وضوء رسول الله ﷺ أنه : « دعا بماء ، فأفرغ على يديه فغسل مرتين ، ثم مضمض واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل يديه مرتين ، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ، ثم غسل رجليه » (٢)

- وجاء في البخاري ومسلم ووصف وضوء النبي ﷺ . (٣)

- وقال الشافعي إن السنة بيان لبعض القرآن ، وأن النبي ، دل على أن الكعبين والمرفقين مما يغسل ، لأن الآية تحمل أن يكونا حدين للغسل ، وأن يكونا داخلين في الغسل . ولما قال رسول الله ﷺ : « ويل للأعقاب من النار » دل على أنه غسل لأمسح » (٤) وعلى هذا أوجب الشافعي غسل القدمين ، وقال : « إنه لا يجزئ متوضئاً إلا أن يغسل ظهور قدميه وبطنيهما وأعقابهما وكعبيه معاً » واستند إلى

(١) السنن الكبرى للبيهقي ؛ ٦٨/١

(٢) فتح الباري ؛ ٤ كتاب الوضوء ؛ رقم ١٨٥ ج١ ص ٢٨٩ وأيضاً رقم ١٨٦

(٣) فتح الباري ؛ ٤ كتاب الوضوء ؛ ٣٩ باب غسل الرجلين ؛ رقم ١٨٦ ص ٢٩٤ ج١

(٤) ص ٢٩٤ ومسلم ؛ ج ٣ ص ١٢٧ (٤) الرسالة ؛ ص ٢٠

قول النبي: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» ؛ وقال الشافعي: إنه لا يقال: «وَيْلٌ لهما مِنَ النَّارِ» إلا وغسلهما واجب ، لأن العذاب إنما يكون على ترك الواجب» (١)

- وأورد الشافعي أخباراً عن علي رضي الله عنه تقول إنه توضأ: « فغسل ظهر قدميه وقال: لولا أنني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله يمسح ظهر قدميه لظننت أن باطنهما أحق» ثم قال الشافعي: «وكَسْنَا ولا إياهم ولا أحد نعلمه يقول بهذا من المفتين» (٢)

ويقول ابن تيمية: «إن الذين نقلوا الوضوء عن النبي صلى الله عليه وسلم وآله قولاً وفعلاً ، والذين تعلموا الوضوء منه ، وتوضؤوا على عهده ، وهو يراهم ويقرهم عليه ، ونقلوه إلى من بعدهم ، أكثر من الذين نقلوا لفظ هذه الآية (آية الوضوء) . ونقلوا عنه ذكر غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث . وهؤلاء الصحابة هم الذين نقلوا إلينا الآية الكريمة . فإذا شك فيهم الروافض فقد شكوا في نقل الآية . (٣) ويشرح معنى المسح والغسل فيقول: «إن المسح جنس تحته نوعان: الإسالة وغير الإسالة . فما كان بالإسالة فهو الغسل . وإذا خُصَّ أحد النوعين باسم الغُسل فقد يخص النوع الآخر باسم المسح . فالمسح يقال على المسح العام الذي يندرج فيه الغسل ، ويقال على الخاص الذي لا يندرج فيه الغسل» (٤)

وأخرج ابن ماجه عن أبي حنيفة قال: «رايت علياً توضأ فغسل قدميه إلى الكعبين ثم قال: «أردت أن أريكم طهور نبيكم صلى الله عليه وسلم وآله» (٥) وأحسب أن الشيعة يكذبون هذا الخبر!

ولكن من الشيعة من اتخذ موقف أهل السنة ، وهو الشوكاني ، فقد أجرى بحثاً مفصلاً في المسألة ، وفي واجب غسل القدمين ، مستنداً إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وآله: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» حين رأى بعض الصحابة

(٢) نفسه ؛ ج ١ ص ٢٤

(١) الأم ؛ ج ١ ص ٢٤

(٣) منهاج السنة النبوية ؛ ج ٢ ص ١٥١-١٣٥٢

(٤) منهاج السنة النبوية ؛ ج ٢ ص ١٥١-١٥٣

(٥) سنن ابن ماجه ؛ رقم ٤٥٦ ج ١ ص ١٥٥

يمسحون على أرجلهم . (١) وذكر الشوكاني مُداوَمَةَ النبي صلى الله عليه وسلم وآله على غَسْلِ رجليه وعركهما في كل وضوء .

صفوة القول إذن إن الآية الكريمة تحتمل القراءتين ؛ وقراءة الشيعة أصح لغوياً ، لكن السُّنن العديدة تبين بجلاء أن قراءة أهل السنة هي الأصوب . (٢) وحتى علي بن أبي طالب نفسه ، أخذ بقراءة أهل السنة ، وهو أحد أئمتهم ، وقد وصف وضوء النبي فقال : «... ثم غَسَلَ رجليه إلى الكعبين ثلاثاً ثلاثاً» (٣) ومرة أخرى أقول إن الشيعة يكذبون مثل هذا الخبر !

وظاهر أن المسألة تحتمل الخلاف ، لكنها لا تحتمل شطحات الغلاة الذين يعتبرون الوضوء على مذهبهم شرط لصحة الصلاة ، وبناء على ذلك حرّموا الصلاة وراء المخالف ! وقد أحسن الإمام الخميني صنّاعاً حين أفتى بصحة صلاة الشيعي خلف الإمام السُّني ، وأحسن شيوخ الأزهر الذين أفتوا بجواز الصلاة خلف الشيعي الإمامي ، والتعبد على المذهب الجعفري .

ولا ينبغي أن ننسى أن المذاهب السُّنية يختلف بعضها مع بعض في جزئيات الوضوء . مثل المسح على الرأس وهل يجزئ المسح على بعضه أم لا ؟ ومثل لمس يد المرأة ، وأحسب أن الأمر لا يختلف لدى الشيعة ، وقد رأينا أنهم يخالفون مذهب الإمام علي - إمامهم الأول - في وجوب غَسْلِ الرجلين . (٤) وقد يندفع أحدهم إلى تكفير المخالف في إحدى الجزئيات ، وقد يحترم بعضهم الخلاف . والبحث العلمي الموضوعي كفيل بإخماد نيران التعصب ، وإزكاء روح المياسرة التي تحفظ أواصر الأخوة بين أبناء الأمة .

لكن بعض الشيعة يمتضى بقوة في الاتجاه العكسي فيقرر أنه : «يأتي علي الرجل ستون وسبعون سنة ما قبل الله منه صلاة !...» «لأنه يغسل ما أمره الله

(١) نيل الأوطار ؛ باب غسل الرجلين وبيان أنه الفرض ؛ ج ١ ص ١٦٧

(٢) الصنعاني ؛ سبل السلام ؛ ج ١ ص ١٢١

(٣) ابن قدامة ؛ المغني ؛ ج ١ ص ١٣٣ ؛ ومدونة الفقه المالكي ؛ د . عبد الصادق

العرياني ؛ ١ / ١٤٢

(٤) الخليلي ؛ بحار الأنوار ؛ ج ٧٧ باب ٣ ص ٢٣٠

بمسحه» ومعنى هذا أن صلاة أهل السنة غير مقبولة ، وصلاة أتباع جميع المذاهب غير الإمامية لن يقبلها الله لأنهم يغسلون القدمين !!!^(١)

● الجمع بين الصلاتين

وتذكر كتب الفقه الإمامية أنهم استجازوا الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء ، بصفة دائمة ، ودون عذر .

وقد بحث الشوكاني المسألة في «باب جمع المقيم لمطر أو غيره» وأورد حديث ابن عباس القائل إن النبي صلى الله عليه وسلم وآله : «جمع فيه بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر»^(٢) وبهذا الحديث استدال الشيعة الإمامية على جواز الجمع بين الصلاتين مطلقاً ويعلق الشوكاني على هذا قائلاً : «وما أدري ما صحة ذلك ، فإن الذي وجدناه في كتب بعض هؤلاء الأئمة (الإمامية) وكتب غيرهم ، يقضى بخلاف ذلك . وذهب الجمهور - يعني أهل السنة - إلى أن الجمع لغير عذر لا يجوز»^(٣)

والله تعالى يقول ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣] لهذا اقترب علماء المذهبين أحدهما من الآخر ، كما يقول الشوكاني ، لكن بعض الشيعة ظل على القول بجواز الجمع بين الصلاتين . فيقول الموسوي : «إن أئمة أهل البيت أفتوا بجواز الجمع مطلقاً ، لعذر أو بغير عذر ، في سفر أم في حضر ، جمع تقديم - في أول الوقت ، أو جمع تأخير في آخر الوقت - والمصلي مخير بين الجمع والتفريق تسهياً عليه ودفعاً للحرص . وبما أن الله سبحانه يحب أن يؤخذ برخصه ، اخترنا الجمع بين الصلاتين حتى لا تفوتنا بعض الصلوات غفلة أو كسلاً»^(٤)

وأنا أرجح صحة كلام الشوكاني ، وأرد كلام الموسوي ، لما عرف عن الأول من الدقة .

(١) الكافي ؛ باب مسح الرأس والقدمين - رقم ٨

(٢) نيل الأوطار ؛ باب مواقيت الصلاة ؛ ح ٣ ص ٢١٥

(٣) نفسه ؛ باب جمع المقيم ؛ ح ٣ ص ٢١٦ ، وابن ماجه ١٠٧٠ ؛ ح ١ ص ٣٤٠

(٤) ليالي بيشاور ؛ ص ٤٠

ويقول الإمام ابن القيم: «وأما جَمَعَهُ صلى الله عليه وسلم وآله، وهو نازل غير مسافر، فلم ينقل ذلك عنه، إلا بعرفة لأجل اتصال الوقوف»^(١)

- وأخرج ابن ماجه فى سننه عن ابن مسعود أن النبى صلى الله عليه وسلم وآله قال: «سلى أموركم بعدى رجال يطفئون السنة ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها» فقلت: يا رسول الله، إن أدركتهم، كيف أفعل؟ قال: «تسألنى يا بن أم عبد كيف تفعل؟ لا طاعة لمن عصى الله»^(٢)

وقد تحققت نبوءة الرسول صلى الله عليه وسلم وآله، ليس بمذهب الجمع بين الصلاتين لدى بعض الشيعة فقط ولكن فى تأخير الصلوات عند بنى أمية أيضاً، فاجتمع الأعداء الألداء فيها!

ولقد مر الزهري، المحدث الكبير، على أنس بن مالك بدمشق فى عهد الوليد بن عبد الملك، فوجده يبكى، فسأله: ما يبكيك؟ قال: «لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيقت!»

وقال ابن حجر رحمه الله فى شرح هذا الخبر: «والمراد أنه لا يعرف شيئاً موجوداً من الطاعات معمولاً به على وجهه غير الصلاة. وهذه الصلاة قد ضيقت - والمراد بتضييعها: تأخيرها عن وقتها المستحب، لأنهم أخرجوها عن الوقت. فقد صح أن الحجاج وأميره الوليد وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها»^(٣)

ومن المدهش أن أغلب فقهاء الشيعة يفتون باستحباب إتيان الصلوات فى أوقاتها المحددة، ولكن من الناحية العملية يذهبون إلى الجمع. وقد جرت العادة فى مساجد الشيعة على هذا النحو أيضاً، وهذا مخالف لسنة النبى صلى الله عليه وسلم وآله، ولما قاله أمير المؤمنين علي بن أبى طالب. ^(٤)

(١) إعلام الموقعين؛ ج ٢ ص ١٦٤

(٢) ابن ماجه؛ رقم ٢٨٦٥ ج ٢ ص ٩٥٦ - وأيضاً رقم ٢٨٦٣، ٢٨٦٤

(٣) فتح البارى؛ كتاب مواقيت الصلاة؛ شرح الحديث رقم ٥٣٠ - ج ٢ ص ١٣-١٤

(٤) د. موسى الموسوى؛ الشيعة والتصحيح؛ ١٣٨-١٣٩

وذهب بعضهم إلى أن الجمع بين الصلاتين يريد في الرزق! ^(١) إمعاناً في مخالفة القرآن والسنة وإمام الشيعة الأول!

● صلاة الجمعة ، وصلاة التراويح

وصلاة الجمعة واجبة على المقيم في مذهب أهل السنة و«من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر ولا علة ، طبع الله على قلبه» ^(٢) ولهذا يحرص عليها السنن حرساً شديداً .

والله تعالى يقول ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الجمعة: ٩] خير في الصلاة ، وخير في الاجتماع الأسبوعي ، وخير في الدرس الذي يتلقاه المصلون في الخطبة . وقد يكون هذا الدرس هو مصدر المعرفة الدينية الوحيد لبعض المسلمين .

وأما الشيعة الإمامية فقد عطلوا صلاة الجمعة بحجة غيبة الإمام . وظلت الجمعة معطلة إلى أن قامت الثورة الإسلامية في إيران وتسلم الفقهاء الكبار قيادة الأمة ، فأعادوا صلاة الجمعة ، وأصبحت مناسبة مهمة جداً لعرض مواقف الأمة الإيرانية من المشكلات المختلفة . ويعرض التلفاز مشاهد للجماهير الغفيرة التي تؤدي الصلاة ، فإذا هي مئات الألوف من المؤمنين ، ولم يعد هناك خلاف بين المذهبيين في المسألة .

ومن المؤكد أن تعطيل صلاة الجمعة فوتت على جماهير الشيعة الكثير من الخيرات . فيقول الدكتور موسى الموسوي: «لست أدري كيف استطاع فقهاؤنا (الشيعة الاثنا عشرية) أن يجتهدوا في نص قرآني محكم، قطعي الدلالة ، (هو الآية ٩ من سورة الجمعة) بالاستناد إلى روايات نسبت إلى أئمة الشيعة . ويقرر د . الموسوي أن تلك الروايات وُضعت كي يمنع الشيعة من حضور صلوات الجمعة التي هي في حقيقتها تظاهرة إسلامية كبرى ، وعدم الاختلاط بسائر الفرق الإسلامية والمشاركة معها في شعائر الإسلام العظيم» ^(٣)

(١) المحلّسى ؛ بحار الأنوار ؛ ج ٧٩ باب ٥ ص ٣٣٣

(٢) موطأ مالك - كتاب الجمعة - ٩ باب القراءة - رقم ٢٢ ص ٩٠

(٣) د . موسى الموسوي ؛ الشيعة والتصحيح ؛ ص ١٢٧

● صلاة التراويح :

لكن الخلاف حول صلاة التراويح لا يزال مستمراً . فبعض الشيعة الإمامية يتهمون أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بأنه ابتدع صلاة التراويح جماعة في المساجد . وبعضهم يعبر عن الخلاف بأسلوب قبيح لا يليق بإمام عظيم مثل الفاروق عمر. (١) فماوجه الحق في المسألة ؟

قالت أم المؤمنين عائشة رضی الله عنها : «صلى النبي صلى الله عليه وسلم وآله التراويح في المسجد ذات ليلة ، فصلى بصلاته الناس . ثم صلى من القابلة ، وكثر الناس . ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله . فلما أصبح قال : «قد رأيتُ الذي صنعتم ، فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم» (٢)

وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وآله ، وفي عهد عمر ، نصح عمر الناس بصلاة التراويح جماعة في المسجد وراء قارئ واحد ، إحياءاً للسنة النبوية . ولم يعد هناك خوف من أن تفرض عليهم . ولما رأهم قد فعلوا ما نصحهم به ، سرُّ لذلك ، وقال : «نعمت البدعة هذه !» هذا مع العلم بأن عمر كان يصلّيها في بيته ، وأن الذي أمّ الناس هو أبي بن كعب رضی الله عنهم جميعاً . (٣) وهي كانت بدعة من حيث أنها أمر مستجد ، نسيه الناس طوال عهد أبي بكر ، لكنها بدعة حسنة لأنها إحياء لسنة نبوية وليست اجتهاداً مناقضاً للنص كما يزعم صاحب كتاب «النص والاجتهاد» ولهذا أمّ علي بن أبي طالب الناس في التراويح . ويؤثر عنه قوله حين مر علي المساجد وقد أضيئت بالقناديل في رمضان استعداداً لصلاة التراويح ، يؤثر عن عليّ قوله : «نور الله على عمري قبره كما نور علينا مساجدنا» (٤)

(١) مثلاً السيد عبد الحميد شرف الدين ؛ النص والاجتهاد ؛ ص ٢٣١

(٢) رواه مسلم ؛ ج ٦ ص ٣٩-٤٢ ؛ وفتح الباري ؛ كتاب صلاة التراويح ؛ رقم ٢٠١٢ ج ٤ ص ٢٥٠

(٣) ابن قدامة ؛ المغني ؛ ج ٢ ص ١٦٥ - ١٦٦

(٤) فتح الباري ؛ كتاب صلاة التراويح ؛ رقم ٢٠١٠ ج ٤ ص ٢٥٠

من هذا يتضح أن أهل السنة متبعون لا مبتدعون . وعمر متبع لا مبتدع .
و«علي» وكبار الصحابة رحبوا بإعادة صلاة التراويح في المسجد جماعة ، وشاركوا
في إمامة الصلاة . ولا ريب أن البعض يجد أن التراويح في البيت أفضل ، لكن
البعض الآخر لا يجد الفرصة في بيته لصلاة التراويح ، بسبب ضيق الدار ، أو كثرة
العيال ، أو العجز عن القراءة . ولذلك وجدنا إقبالاً هائلاً على صلاة التراويح .
ويستغل الأئمة الفرصة فيقدمون النصائح والدروس في فترات الراحة بين الركعات .
وتخسر المجتمعات التي ترفض صلاة التراويح في المساجد فوائد عديدة .

لكن التعصب الموروث لدى غلاة الشيعة الإمامية يغشى على أبصارهم ، فلا
يرون من عمر غير الشر ! ومن المؤكد أنهم يكذبون الخبر القائل إن علياً أمّ الناس في
صلاة التراويح ، وما أيسر الإنكار على من لا يريد معرفة الحقيقة !

- ويتوارث هذا الخلاف بين المذهبين دون أية محاولة لفحص المسائل
وتصويب الخطأ . بل يتخذ البعض من هذا الخلاف اليسير (التراويح في البيت أم
في المسجد) فرصة لتجريح الخليفة الراشد المثالي الفاروق عمر بن الخطاب ، رضی
الله عنه . وأهل السنة - كما هو معلوم - يجيزون الصلاة في البيت ، كما يفعل
الشيعة ، ولا يطلبون من إخوانهم في المذاهب الأخرى أن يحذوا حذوهم . ولكن
يجب التزام الموضوعية في البحث ، والتأدب في أساليب نقد الأئمة .

● الركعتان بعد العصر

يقول شرف الدين : «إن النبي صلى الله عليه وسلم وآله صلاهما . لكن عمر
ابن الخطاب كان ينهى عنهما ويضرب من يقيمهما من المسلمين»^(١) وهو يسمى
ذلك اجتهاداً في مقابل النص ، أو هو رأيٌ يلغى نصاً . وتلك جريمة في موازين
الإسلام . ويحيلنا شرف الدين إلى صحيح مسلم لمراجعة النص المنتهك !

ونراجع صحيح مسلم فلا نجد كلمة واحدة تثبت أن النبي صلى الركعتين
المذكورتين . وننتقل إلى صحيح ابن خزيمة فنجد أنه أخرج عن ابن عباس حديثاً قال

(١) النص والاجتهاد ؛ ص ٢٤٩

فيه أنه سمع من غيره أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وآله ، منهم عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم وآله : نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس»^(١) وفي السنن الكبرى للبيهقي لم يرد ذكر لهاتين الركعتين بعد العصر على الإطلاق .^(٢) ولم يثبتها الإمام أبو حامد الغزالي في «إحياء علوم الدين»^(٣)

- وقد بين ابن تيمية صلوات التطوع التي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم وآله . ولم يثبت له صلاة بعد العصر .^(٤) وأورد ابن القيم عدداً من النصوص . وعرض المسألة بتوسع وانتهى إلى أنه لا صلاة بعد العصر .^(٥) لكن ابن حزم أثبت أن كبار الصحابة كانوا يصلون ركعتين بعد العصر . وقد أخذ بذلك .^(٦) وعرض ابن حجر المسألة بالتفصيل ، ووفق بين الأخبار التي نهت عن صلاة الركعتين بعد العصر ، والأخبار التي أثبتتهما . قال ابن حجر : «إن صلاة ركعتين بعد العصر في البيت كان قضاءً للركعتين بعد الظهر حيث كان النبي قد شغل عنهما . وبناء على هذه الآثار المختلفة يظهر أنه صلى الله عليه وسلم وآله قد نهى عن الصلاة بعد العصر . وإن صلاهما في بيته فذلك من خصوصياته .^(٧) ولم يثبت الشوكاني الركعتين .^(٨)

صفوة القول إذن إن الأرجح هو عدم الصلاة بعد العصر ، لكن بوسع المسلم أن يصلي ركعتين إن أراد ، كما صلاهما بعض الصحابة بصرف النظر عن المذهب الذي يتبعه .

(٢) كتاب الصلاة ؛ ج ٢ ص ٤٧١-٤٧٥

(١) رقم ١٢٧٢ ج ٢ ص ٢٥٤

(٣) إحياء علوم الدين ؛ ج ١ ص ١٩٥

(٤) الفتاوى الكبرى ، ج ١ ص ١٥٠ المسألة رقم ١٤٩

(٥) إعلام الموقعين ؛ ج ١ ص ١٠٣

(٦) المحلى ؛ ج ٣ ص ٧٠٢ ؛ مسألة رقم ٢٨٥

(٧) فتح الباري ؛ كتاب مواقيت الصلاة ؛ رقم ٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤ ح ٢ ص ٦٤

(٨) السيل الجرار ؛ ص ١٨٥-١٨٦

● الصلاة على موتى المنافقين

والمنافقون كما نعلم جميعاً ، وكما صورهم القرآن الكريم والحديث الشريف ، أناس أشرار خبيثاء ، يظهرون الإيمان ويبطنون الكفر ، دَرَجُوا عَلَى الكَذِبِ وَنَكَثَ الوَعْدَ وَخَيَانَةَ الأَمَانَةِ ، وحزمة من الموبقات . وكانوا فى المدينة المنورة سبباً فى مشكلات عديدة ، وبخاصة حين البأس وحين كانت المدينة تتعرض للخطر . قال تعالى فيهم ﴿ هُمُ العَدُوُّ فَاحذَرُهُمُ قَاتَلَهُمُ اللّهُ أَنَّى يُؤفَكُونَ ﴾ [المنافقون: ٤] وقال تعالى ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللّهُ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ [النساء: ١٤٢] وقال جل جلاله ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ [النساء: ١٤٥] ونزل فى كبيرهم عبد الله بن أبى بن سلول قوله تعالى ﴿ يَقُولُونَ لئن رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعْرَضُ مِنْهَا الأَذَلَّ ﴾ [المنافقون: ٨] فتلك مقوله زعيم المنافقين عبد الله ابن سلول ، وكان يقصد النبى صلى الله عليه وسلم وآله .

ولما هلك ابن سلول جاء ابنه عبد الله ، وكان من صلحاء الصحابة ، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ، والتمس منه أن يصلى على أبيه ، فأجابه النبى إلى طلبه . وعندئذ ثارت ثائرة عمر بن الخطاب ، فأخَذَ بثوب النبى وقال : يا رسول الله ! أتصلى عليه وقد نهاك ربك أن تصلى عليه ؟ فقال النبى صلى الله عليه وسلم وآله : « إِنَّمَا خَيْرِنِى اللّهُ فَقَالَ ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠] وسأزيده على السبعين»^(١)

هذه هى الحادثة التى اعتبرها الناقد الشيعى اجتهاداً مضاداً للنص ، وصوّر الفاروق على أنه بلطجى : وقف فى طريق النبى إزاء صدره يمنعه من الصلاة! »^(٢) وهذه صورة مزيفة ، فى حين جاء الخبر فى البخارى ومسلم بعبارة « أَخَذَ بثوبه » . كان عمر يحفظ الآيات التى نزلت فى المنافقين وحرمت الصلاة عليهم ، كقوله تعالى ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُم مَّا تَأْتِيهِمْ مَّاتَ أَوْ قَبْرَهُ إِنَّمَا كَفَرُوا بِاللّهِ

(١) فتح البارى ؛ كتاب التفسير-١٢ باب (استغفرلهم) رقم ٤٦٧٠، ٤٦٧٢ ؛ ج ٨

ص ٣٣٣، ٣٣٧ . وصحيح مسلم ج ١٥ ص ١٦٧

(٢) النص والاجتهاد ؛ ص ١٩٥-١٩٧

وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴿التوبة: ٨٤﴾ وكان النبي يحفظ كل تلك الآيات خيراً من عمر ألف مرة ، لكنها الحمية العمرية المعروفة ، غيرة على دين الله تعالى . وقد ربّاه النبي على ذلك ، وشجعه - كما شجع الصحابة - على إعلان آرائهم ، إذا لم يكن في الأمر نص ، وكان القرار أساسه الرأي ، لا الوحي ، لهذا تقبل النبي موقف عمر ، وصلى على زعيم المنافقين ! وصلى عمر خلفه ! فلم يكن عمر ضد نص بل حفاظاً على نصوص .

ولأن هذا الخبر يتعارض مع آيات القرآن الكريم ، اعتبره بعض نقاد الحديث مشكلاً من جهات عديدة ، بل أنكره كثير من المحدثين ، لأن التناقض مع القرآن دليل على كذب الخبر وعلى عدم صحته . فإذا أخذنا برأى الرافضين لهذا الخبر ، لم تعد لدينا مشكلة أصلاً ! فالنبي صلى الله عليه وسلم وآله لم يصل على عبد الله بن أبي بن سلول والحادثة كلها بكل تفاصيلها زائفة . والحق أن تناقض الخبر مع القرآن يزيّفه . أما إن أراد ناقد النيل من عمر ، فإنه سوف يواجه التناقضات التي لا مخرج منها ! وسوف يتسع الخلاف بين أتباع المذهبين !

يقول العقاد رحمه الله إنه لم يكن أحد يُعجب بمحمد - صلى الله عليه وسلم وآله - أكبر من إعجاب عمر ، ولم يكن أحد مستقل برأيه في مشورة محمد أكبر من استقلال عمر ! فهو آية الآيات على أن فضيلة الإعجاب لا تغض من صراحة الرأي عند ذى الرأي الصريح^(١) فعمر يستحيل أن يتمرد على النبي أو يعصاه .

● الصلاة على موتى المنافقين والدعاء عليهم !

أما رواية الكليني في كتابه «الكافي» فتقول إن النبي ردّ على عمر بقوله : ويلك ، وما يدريك ما قلت ؟ إنني قلتُ : اللهم احشُ جوفه ناراً ، وأملأ قبره ناراً ، وأصله ناراً ! قال أبو عبيدة : فأبدى من رسول الله ما كان يكره !^(٢) والقرآن يقول للنبي ﷺ : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ ﴾ [التوبة: ٨٤] .

(١) عبقرية محمد ؛ ص ١٨٨

(٢) باب الصلاة على الناصب ؛ رقم ١

- ويؤكد هذا أن الحسين بن علي فعل ذلك ونصح آخر بالافتداء به . فَبَعْدَ أَنْ كَبَّرَ قَالَ : اللَّهُمَّ الْعَنِ فَلَانًا عَبْدَكَ أَلْفَ لَعْنَةٍ مُؤْتَلَفَةٍ غَيْرِ مُخْتَلَفَةٍ ! اللَّهُمَّ اخْزِ عَبْدَكَ فِي عِبَادِكَ وَبِلَادِكَ وَأَصْلِهِ حَرًّا نَارِكًا وَأَذْقِهِ أَشَدَّ عَذَابِكَ ، فَإِنَّهُ كَانَ يَتَوَلَّى أَعْدَاءَكَ وَيَعَادِي أَوْلِيَاءَكَ وَيَبْغِضُ أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكَ»^(١) ثم أورد سبع أحاديث في الباب تؤكد هذا المذهب .

- ومن الجلي أن ما جاء في الباب يناقض القرآن الذي نَهَى عن الصلاة على المنافقين نهياً قاطعاً باتاً . ويلاحظ التوسع فيمن يُصَلَّى عليهم هذه الصلاة الباطلة، فحشر فيهم أعداء الشيعة إلى جانب المنافقين . والواجب الشرعي هو الامتناع عن الصلاة على موتى المنافقين . أما التظاهر بالصلاة عليهم ، ثم الدعاء عليهم ، فلا أصل له ، ولم يفعله النبي ﷺ ويستحيل أن يفعله لأنه نوع من الغش والخداع ، والمسلم أذكى من أن يفعل ذلك الفعل القبيح ، ولديه الشجاعة ليعلم أن دينه يحرم الصلاة على موتى المنافقين ، ويتفق السنة والشيعة في رفض الخداع في الصلاة وفي كل شيء !

● سهم المؤلفة قلوبهم

ويتهم الناقد الشيعي عمر بن الخطاب بأنه قدم رأيه على نص القرآن الكريم حين أوقف صرف سهم المؤلفة قلوبهم .^(٢)

والمؤلفة قلوبهم كانوا قوماً حديثي عهد بالإسلام ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم وآله يتألفهم بإعطائهم سهماً من الصدقات . وقد قال عليه الصلاة والسلام: «إِنِّي أُعْطِي قَرِيْشًا أَتَأَلَّفُهُمْ ، لِأَنَّهُمْ حَدِيثُو عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ»^(٣) أو هم - كما قال عليه الصلاة والسلام - : «مَنْ أَسْلَمَ وَنِيَّتُهُ ضَعِيفَةٌ»^(٤) حين سأل سعد ابن أبي وقاص النبي أن يعطي رجلاً مؤمناً ، قال عليه وآله الصلاة والسلام: «إِنِّي

(١) نفسه ؛ رقم ٢ (وسبع أحاديث في الباب)

(٢) النص والاجتهاد ؛ ص ١٠٦-١٠٩

(٣) فتح الباري ؛ كتاب فرض الخمس ؛ رقم ٣١٤٦ ج ٦ ص ٢٥٠

(٤) نفسه ؛ ص ٢٥٢

لأعطى الرجل ، وغيره أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ ، مخافة أن يكبَّه الله في النار» وشرح النووي هذا الحديث فقال : «أي أتألف قلبه بالإعطاء مخافة كفره إذا لم يُعط»^(١)

ويقول الشعبي إنه لم يبق من المؤلفات قلبهم أحد ، إنما كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله . فلما استخلف أبو بكر رضى الله عنه ، انقطعت الرشا . وعن الحسن قال : أما المؤلفات قلبهم فليس اليوم»^(٢) يعنى أن الإسلام لم يعد بحاجة إلى أحد منهم وأن إيمانهم قوى واستقر .

- وقد أخرج البخارى عن عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام كان يأخذ من سهم المؤلفات قلبهم ، لكنه فى عهد أبى بكر نورع عن الأخذ منه . وعرض عليه عمر حقه من السهم ، فأبى أن يأخذه .^(٣) ولو قبل لكان ذلك دليلاً على ضعف إيمانه، لكنه رفض لأنه رأى أنه لم يعد من المؤلفات قلبهم .

من هذا نتبين لماذا أوقف أبو بكر وعمر إعطاء المؤلفات قلبهم . فوضَّع الإسلام تغيير من ضعف إلى قوة . وأحوال المؤلفات قلبهم تغيرت من ضعف الإيمان إلى الرسوخ فيه ، حتى أن بعضهم رفض أخذ نصيبه تورعاً ، كما رأينا، لكن البعض أراد الاستمرار فى الأخذ على الرغم من تغيير الظروف جذرياً ، فرفض أبو بكر إعطاءهم من السهم .

- فعن ابن سيرين عن عبدة قال : جاء عيينة بن حصن والأقرع بن حابس إلى أبى بكر رضى الله عنه فقالا : يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله إن عندنا أرضاً سبخة ليس فيها كلاً ولا منفعة ، فإن رأيت أن تقطعناها لعلنا نحرقها ونزرعها ! فقال أبو بكر : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله كان يتألفكما والإسلام يومئذ ضعيف . وإن الله قد أعز الإسلام ، فاذهبوا فاجهدوا جهدكما ، لا أرعى الله عليكما إن رعيتما»^(٤)

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ؛ ج٢ ص١٨٠

(٢) البيهقى ؛ السنن الكبرى ؛ ج٦ ص٢٠

(٣) فتح البارى ؛ كتاب فرض الخمس ؛ رقم ٣١٤٣ ج٦ ص٢٥٠

(٤) السنن الكبرى ؛ للبيهقى ؛ ج٧ ص٢٠

وهذا هو العدل . لقد زالت صفة المؤلفلة قلوبهم عنهم ، فلم يعودوا يستحقون السهم . والشئ نفسه يقال على الفقراء والمساكين ، أعنى أنه إذا زالت صفة الفقير والمسكين عن أحد منهم ، وصار غنياً ، وجب وقف صرف نصيبه من السهم . وهذا ليس اجتهاداً مناقضاً للنص ، بل هو تدقيق فى تطبيق النص لكى يصل إلى مستحقيه الشرعيين . ولا أظن أن أحداً من كبار علماء الشيعة يمكن أن يعترض على ما صنعه الشيخان ؛ وما صادفته من نقد وخلاف لدى بعض الكتاب الشيعة فلا مسوغ له . وهو يمثل درجة من الغلو فى مقت الشيخين رضى الله عنهما ، ويجب أن يوضع له حد ، صوناً لوحدة المسلمين .

ومن المهم أن نفكر اليوم فى مصارف جديدة لسهم المؤلفلة قلوبهم : « فى مقاومة الردة والإلحاد . وإن لسهم المؤلفلة قلوبهم مصرفاً فى تحرير الشعوب المستعمرة من الاستعباد إذا لم يكن له مصرف فى تحرير الأفراد ، وإن لسهم « فى سبيل الله » مصرفاً فى السعى لإعادة حكم الإسلام ، وهو أهم من الجهاد لحفظه فى حال وجوده من عدوان الكفار ، ومصرفاً آخر فى الدعوة إليه والدفاع عنه بالألسنة والأقلام ، إذا تعذر الدفاع عنه بالسيوف والأسنة وبألسنة النيران »^(١)

ويقول ابن سلام رحمه الله : « إنه إذا انقرض هذا الصنف من الناس توقف صرف السهم ، وحول إلى فئة أخرى من المستحقين . وإذا احتاجت الأمة من جديد إلى تأليف قلوب البعض عاد صرف السهم لمن يُرجى إسلامهم أو تأييدهم للمسلمين أو كف أذاهم عنهم . وهذا ما قاله الحسن وابن شهاب ، باعتبار الآية محكمة : « لا نعلم لها ناسخاً من كتاب ولا سنة »^(٢)

وما أكثر الذين يمكن تأليف قلوبهم اليوم من الصحافيين والمؤلفين والفنانين ، ليقولوا كلمة الحق ويدحضوا الأباطيل التى يروج لها فى الغرب ضد الإسلام والمسلمين !

(١) رشيد رضا ؛ تفسير المنار ؛ سورة التوبة رقم ٩- ج ١٠ ص ٤٤٤

(٢) ابن سلام (أبو عبيد القاسم) ؛ كتاب الاموال ؛ ص ٥٣٧

● التمتع في الحج

يصور بعض النقاد الشيعة عمر بن الخطاب في صورة المتمرد على شريعة الله، الذي أحل رأيه محل النصوص القرآنية والحديثية ! ولا بد أن يسفر ذلك عن خلاف واسع عميق بين أهل السنة الذين يسيرون بحسب « رأي » عمر وبين الشيعة الاثنا عشرية الذين يقفون عند حدود النصوص !

وقد زعم أحدهم أن عمر بن الخطاب وقف على المنبر في المدينة المنورة وقال للناس : **أحل لكم النبي متعتين ، متعة الحج ومتعة النساء ، وأنا أحرمهما عليكم ، وأعاقب كل من يتمتع بهما !** (١) كان عمر جاء بشريعة جديدة تنسخ شريعة الإسلام وتلغيها !

وهذه التهمة قديمة ، ورد شيخ الإسلام ابن تيمية عليها ، ومع ذلك لا تزال تتردد في مؤلفات الشيعة إلى اليوم .

ونبدأ بمسألة حج التمتع ، فنقول إنه شريعة قرآنية ، ويستحيل أن يجسر على إلغائها إمام أو حاكم ، أو أية قوة أو سلطة على ظهر الأرض ! قال تعالى ﴿ **فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ** ﴾ [البقرة: ١٩٦] ثم حدد القرآن التعاليم التي ينبغي احترامها في حج التمتع . وقد سئل الإمام الشافعي رحمه الله عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال : « **إنه حسنٌ غير مكروه ، وقد فعل ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وآله ؛ وإنما اخترنا الأفراد لأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وآله أفرد ، غير كراهية للتمتع . ولا يجوز - إذا كان فعل التمتع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وآله أن يكون مكروهاً** » (٢) ثم عقب الشافعي بقوله إن عمر بن الخطاب فضل الفصل بين الحج والعمرة ؛ وهذا لا يخالف السنة . (٣)

وأورد البيهقي أخباراً عديدة عن هذه المسألة ، ومن ضمنها حوار جرى بين « علي » و« عمر » رضی الله عنهما .

(١) عبد الحسين شرف الدين ؛ النص والاجتهاد ؛ ص ٢٢٥

(٢) الشافعي ؛ الأم ؛ ج ٧ ص ١٩٩

(٣) نفسه .

- قال عليٌّ : أَنهَيْتَ عن المتعة ؟

- قال عمر : لا ولكنى أردت كثرة زيارة البيت .

- قال علي : مَنْ أَفرد الحجَّ فَحَسَنٌ ، وَمَنْ تَمَتَّعَ فَقَدْ أَخَذَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وآله .

من هذا نفهم أن عمر لم ينه عن التمتع ولا حرّمه كما يزعم غلاة الشيعة، ولكنه أراد الإكثار من زيارة المسلمين لبيت الله الحرام، فلا يُهجر في أى فترة من العام . وهذا هو ما يسمى « العمل بالأفضل » وهذا هو ما أيده عثمان بن عفان رضى الله عنه . وخاف « علي » أن يفهم البعض أنه نهى عن التمتع، ولذلك عارضه، « وكل منهما مجتهد مأجور »^(١) ونحن نعلم أن الحج مستمر إلى اليوم : إفراداً وتمتعاً وقراناً : تلك شريعة الله : « لأبد الأبد » كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وآله .^(٢)

ويقول ابن القيم رحمه الله إن عمر لم ينه عن حج التمتع وإنما قال : « إن تمام حجكم وعمرتكم أن تفصلوا بينهما » وبهذا اختار عمر أفضل الأمور وهو إفراد كل من الحج والعمرة بسفر ينشئه من بلده . وهذا أفضل من القران والتمتع الخاص بدون سفرة أخرى^(٣) وعن طاوس فى قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] قال : « تفردهما مؤقتين ، من أهلك ، فذلك تمامهما » وقال قتادة : « نام » - مرة ما كان فى غير أشهر الحج . ومن كان فى أشهر الحج ، ثم أقام حتى يحج ، فهى متعة » (تفسير الطبرى ؛ البقرة ؛ الآية ١٩٦)

- وليس ثمة خلاف هنا بين أهل السنة والشيعة ، أو بين عمر وعلي وعثمان ، والحمد لله رب العالمين . الشيء الوحيد المرفوض هو الاتهامات الطائشة لأبى بكر وعمر ، والأساليب العدائية فى الكتابة عنهما .

(١) فتح البارى ؛ كتاب الحج ؛ رقم ١٥٦٣-الشرح؛ ج٣ ص ٤٢٥

(٢) ابن ماجه ؛ سنن ابن ماجه ؛ رقم ٢٩٨٠-ج٢ ص ٩٩٢

(٣) إعلام الموقعين ؛ ج١ ص ٢٥٨

● زواج المتعة

ويزعم بعض نقاد الشيعة أن عمر بن الخطاب وقف على المنبر ذات يوم وقال: أحلّ النبي متعتين - متعة الحج ومتعة النساء - وأنا أحرمهما عليكم ، وأعاقب كل من يتمتع بهما»^(١) (كما سبق أن رأينا في متعة الحج) .

- وقد رأينا الحقائق الخاصة بمتعة الحج ، وكيف تدحض تلك التهمة التي يراد إصاقها بعمر الفاروق ، رضى الله عنه . وسوف نرى فيما يلي الحقائق التي تثبت تحريم زواج المتعة ، وتثبت براءة الفاروق رضى الله عنه من تهمة التمرد على شريعة الله تعالى ، وتؤكد حرصه على الامتثال لها .

وعند الشيعة ، متعة النساء : « قد شرعها الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وآله ، وأباحها وعمل بها جماعة من الصحابة في حياته وبعد وفاته »^(٢) ويقرر كاشف الغطاء أن القول بحل زواج المتعة : « قد صار شعاراً لأهل البيت وشارة لهم »^(٣) وهذا كلام خطير جداً ، وأهل البيت برآء منه !

- والحق أن زواج المتعة أحلّ في أول الإسلام ، ثم حرمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح في رواية ، وعام خيبر في رواية أخرى : « وكان ابن عباس يجيز المتعة وأكل لحوم الحمر ، فأنكر علي بن أبي طالب ذلك عليه ، وقال له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله حرم متعة النساء ، وحرم لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر ... وروى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه رجع عن ذلك لما بلغه حديث النهي عنهما »^(٤) ومعنى هذا أن الشيعة المتأخرين خالفوا السنة النبوية وخالفوا إمامهم الأول علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، وأن أهل السنة متبعون للنبي ولعلي وعمر ، وسائر الصحابة . لكن الشيعة يردون الأخبار التي تقول إن النبي حرم زواج المتعة وأن علياً حرمها تبعاً لذلك .

(١) عبد الحميد شرف الدين ؛ النص والاجتهاد ؛ ص ٢٢٥

(٢) كاشف الغطاء ، أصل الشيعة ؛ ص ١٦٧

(٣) نفسه ؛ ص ١٧٤ (٤) الشافعي ؛ الأم ؛ ج ٧ ص ١٦١

- وعن الربيع بن سبرة أن النبي صلى الله عليه وسلم وآله كان قد أباح نكاح المتعة ، ثم حرمها ، وقال : «هي حرام إلى يوم القيامة» ويؤيد الشافعي موقف أهل السنة الذي يحرم نكاح المتعة بالقواعد القرآنية الخاصة بالزواج والطلاق ، من ذلك قوله تعالى ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ﴾ [الأحزاب : ٤٩] فلم يحرمهن الله على الأزواج إلا بالطلاق ؛ وهذا ما يفتقر إليه زواج المتعة وقال تعالى ﴿ فَاِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ اَوْ تَسْرِيحٌ بِاِحْسَانٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] وقال تعالى ﴿ وَاِنْ اُرَدْتُمْ اِسْتِبدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ ﴾ [النساء : ٢٠] فجعل إلى الأزواج فرقة من عقدوا عليه النكاح ، مع أحكام ما بين الأزواج . فكان بيننا - والله أعلم - أن نكاح المتعة منسوخ بالقرآن والسنة ، لأنه إلى مدة ، ثم نجده يفسخ بلا إحداث طلاق فيه ، ولا فيه أحكام الأزواج»^(١)

وقد عرض الإمام النووي رحمه الله للمسألة في شرحه لصحيح مسلم ، فأورد روايات عديدة ، ومتعارضة ، ثم انتهى إلى القول إن : «الصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين . وكانت المتعة حلالاً قبل خبير ثم حُرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة . واستمر التحريم . واتفق العلماء على أن هذه المتعة كانت نكاحاً إلى أجل ، لا ميراث فيها . وفراقها يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق . ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع العلماء ، إلا الروافض»^(٢)

- فلم يكن لعمر بن الخطاب يد في إجازة زواج المتعة أو تحريمه ، اللهم إلا بوصفه خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ومسؤولاً عن احترام الجميع لشريعته .

وتوسع الإمام ابن حجر رحمه الله في عرض المسألة ، وانتهى إلى أن إباحة المتعة نُسخت ، وأن الإجماع انعقد على ذلك في عهد عمر : «فالمخالف بعد هذا الإجماع مُنابِدٌ له وللجمهور»^(٣)

(١) الأم ؛ مختصر المازني على الهامش ، ج ٣ ص ٣٠٢

(٢) صحيح مسلم ؛ ج ٩ ص ١٨١

(٣) فتح الباري ؛ كتاب الطلاق ؛ رقم ٥٢٦١ - ج ٩ ص ٣٦٥

- وأورد البيهقي أخباراً عديدة في المسألة ، وأهمها حديث لعلي بن أبي طالب رضى الله عنه قال فيه : «نَهَى رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله عن المتعة» . قال : وإنما كانت لمن لم يجد ، فلما نزل النكاح والطلاق والعدة والميراث بين الزوج والمرأة نُسخَت . (١)

- وأخرج ابن ماجه عن علي بن أبي طالب أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم وآله : «نَهَى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية» (٢)

- فالشيعة المتأخرون يخالفون إمامهم الذي نقل إلينا السنة الصحيحة وأهل السنة يتبعون التحريم الذي جاءهم من طرق عديدة . وكان عمر بن الخطاب - بناء على هذا - محقاً حين عاقب المخالفين . قال ابن عمر «لما ولي عمر بن الخطاب خطب الناس فقال : إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ، ثم حرمها . والله لا أعلم أحداً يتمتع ، وهو محصن ، إلا رجمته بالحجارة ، إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله أحلها بعد إذ حرمها» (٣)

● الشيعة الإصلاحيون

ويقرر الدكتور موسى الموسوي ، وهو أحد الشيعة الإصلاحيين المعاصرين أن زواج المتعة زنا صريح ، وإرث جاهلي ، وانحطاط أخلاقي يستحيل أن يجيزه الإسلام الخنيف الذي يعرف للمرأة قدرها ، ويستحيل أن يشرع للعبث بها وامتهان آدميتها . ولذلك طالب الشيعة بتحريمه . (٤)

ولعل مثل هذه المشاعر النبيلة استولت على قلب أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب ، فاشتد في تحريم المتعة وأصر على معاقبة مستحليها !
- إن زواج المتعة بدون شهود !

(١) السنن الكبرى للبيهقي ؛ كتاب النكاح - ج ٧ ص ٢٠٧

(٢) سنن ابن ماجه ؛ رقم ١٩٦١ ج ١ ص ٦٣٠ - وأيضاً : فتح الباري ؛ كتاب النكاح - رقم ٥١١٥ ج ٩ ص ١٦٦

(٣) سنن ابن ماجه ؛ رقم ١٩٦٣ ج ١ ص ٦٣١

(٤) الشيعة والتصحيح ؛ ص ١٠٨-١١٣

- وليس على الرجل نفقة لامرأته !

- وهو يجيز للرجل الجمع بين أكثر من أربع !

- والزوجة لا ترث !

- وليس من شروطه موافقة الأب !

- وقد تكون مدة الزواج ساعة واحدة أو أقل !

- وينفسخ العقد دون شهود !

- وعدة المرأة هي عدة الأمة ! أى نصف مدة عدة الحرة !^(١)

ونكاح المتعة بهذه الأوصاف زنا صريح . ولا يجوز بحال أن يقال إنه شعار لآل البيت أو شارة لهم ! إن عليهم إبطاله فوراً . ولقد كان الخليفة المأمون العباسي (توفي سنة ٢١٨هـ) يبيح المتعة ، غير أنه حرّمها بمجرد أن أثبت له « يحيى بن أكثم » صحة حديث عليّ عن تحريمها عام خيبر .^(٢) والشيعنة المعاصرون لا يقلون غيرة على الشريعة من المأمون العباسي !

ولا ننسى أن بعض أهل السنة يجيز زواج المتعة في بعض بلاد آسيا الإسلامية، ويتعرضون بسبب ذلك للإنكار الشديد . ومعنى هذا أن زواج المتعة يجد بين الشيعة وأهل السنة من يبيحه ومن يحرمه . والأمل أن يتفقوا جميعاً على تحريمه ، صيانة للسنة المطهرة التي حرّمته ، وتحقيقاً لوحدة الأمة في المجال الاجتماعي ونظام الزواج الشرعي .

● الطلاق

يزعم غلاة الشيعة أن عمر بن الخطاب عارض النص برأيه في مسألة الطلاق ، فجعل الطلاق ثلاثاً في كلمة واحدة ، طليقة بائنة ، في حين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله يجعلها رجعية^(٣)

(٢) فوات الوفيات ؛ ج ٢ ص ٢٣٨

(١) نفسه ؛ ص ١١١

(٣) الكليني ؛ الكافي ؛ كتاب الطلاق ؛ رقم ١٠

وقد عرض ابن القيم للمسألة عَرَضاً مفصلاً ، بَيَّن فيه أن الرسول صلى الله عليه وسلم وآله جعل الثلاث - أحياناً - طلاقاً بائناً - وهذا هو ما أخذ به عمر ، دون أن يحرم اعتبار الثلاث واحدة رجعية . فعمر - اتباعاً للسنة - جعل الثلاث طلاقات في مجلس واحد طلاقاً بائناً عقوبة لمن يخالف السنة .

ومن عرض ابن القيم للمسألة نتبين أن في المسألة مذهبين ، استناداً لأحاديث نبوية . وحاول عمر التوفيق بين النصوص . وقال ابن القيم للذين خالفوا عمر : « وأنتم لم يمكنكم ذلك - يعني مخالفته - إلا بإلغاء أحد المذهبين ، فهذا نهاية أقدام الفريقين في هذا المقام الضنك والمعترك الصعب » (١)

ومعنى هذا أن عمر أبقى العمل بالمذهبين في المسألة ، وإن فضل أحدهما في التطبيق .

وأفتى ابن عباس بفتوى عمر التي تجعل الطلاق بالثلاث في مجلس واحد طلاقاً بائناً . وقد جاء رجل إلى ابن عباس فقال إنه طلق امرأته ثلاثاً ، فسكت ابن عباس حتى ظن الحاضرون أنه سيردها إليه (باعتبار الثلاث في كلمة واحدة طلاقة واحدة) لكن ابن عباس غضب من الرجل غضباً شديداً ، وقال له لائماً : « ينطلق أحدكم فيركب الحموقة ، ثم يقول : يا بن عباس يا بن عباس ! وإن الله جل ثناؤه قال ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ﴾ [الطلاق : ٢] وإنك لم تتق الله ، فلا أجد لك مخرجاً : عصيت ربك ، وبأنت منك امرأتك ! وإن الله تعالى قال ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق : ١] (٢) والطلاق بالثلاث - في مجلس واحد - طلاق بائن عند ابن عباس ، فلا عدة فيه . وهذا الطلاق مخالف لشريعة الله ، ولذلك قال للرجل : عصيت ربك !

وهكذا نرى أن ابن عباس ، مثل عمر بن الخطاب ، يفتى استناداً إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله .

- لكن ابن عباس قال كلاماً يفهم منه أن عمر بن الخطاب هو الذي جعل

(١) إعلام الموقعين ؛ ج ٤ ص ٧٧

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ؛ كتاب الخلع والطلاق ؛ ج ٧ ص ٣٣١ ، ٣٣٣

الطلاق ثلاث في قول واحد طلاقاً بائناً . قال ابن عباس : « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر رضى الله عنه : طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ كانت لهم فيه أناة ! فلو أمضيته عليهم ! فأمضاه عليهم ! » (١)

- والحق ، كما ذكر ابن القيم ، أن عمر لم يبتدع شريعة جديدة ، بل طبق شريعة سبق أن طبقها رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله . (٢) ويقول المازرى إن عمر لا يمكن أن ينسخ السنة : « ولو نسخ - وحاشاه ! - لبأدرت الصحابة إلى إنكاره » (٣)

● الإشهاد في الطلاق

- واختلف العلماء في وجوب الإشهاد في الطلاق .

- فالشيعة الإمامية يقولون : إن الطلاق بدون شاهدي عدل يقع باطلاً (٤) والله تعالى يقول ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢] واختلف علماء أهل السنة في فهمهم للأمر القرآني ﴿ وَأَشْهِدُوا ﴾ هل هو للوجوب أم للندب . فقال الشافعي بالوجوب في قول ، وبعدم الوجوب في آخر . وقال القرطبي في تفسير الآية الثانية من سورة الطلاق ﴿ وَأَشْهِدُوا ﴾ أمرٌ بالإشهاد على الطلاق وقيل : على الرجعة . والظاهر رجوعه إلى الرجعة لا إلى الطلاق . فإن راجع (الزوج) من غير إشهاد ففي صحة الرجعة قولان للفقهاء . وقيل : المعنى وأشهدوا عند الرجعة والفرقة جميعاً . وهذا الإشهاد مندوب إليه عند أبي حنيفة ... وعند الشافعي : واجب في الرجعة ، مندوب إليه في الفرقة . وفائدة الإشهاد ألا يقع بينهما التجاحد ، وألا يتهم في إمساكه ، ولئلا يموت أحدهما فيدعى الباقي ثبوت الزوجية ليرث (٥) وهذه المصالح الكبيرة المهمة ترجح وجوب الإشهاد في الفرقة

(٢) إعلام الموقعين؛ ج ٤ ص ٧٧

(١) صحيح مسلم؛ ج ١٠ ص ٦٩-٧٠

(٣) صحيح مسلم؛ ج ١٠ ص ٧١ بالشرح

(٤) كاشف الغطاء؛ أصل الشيعة؛ ص ١٩٥-١٩٦

(٥) تفسير القرطبي؛ المجلد الثامن - ط . الشعب؛ ص ٦٩٣٦

والرجعة . والإشهاد لا يكلف شيئاً . وأنا أقترح على أهل السنة والشيعة جميعاً أن يلزموا الأزواج بتدوين حالات الطلاق ، والألفاظ التي استعملت على لسان الزوج ، وحالة الزوجة من حيث الطهر ، وهل واقعها الزوج فيه أم لا ، وتاريخ كل طلاق ، لأن هذه المعلومات ضرورية للمفتى لتقرير إمكان الرجعة أو عدمه . والإشهاد على ذلك مفيد جداً . ومن الناحية العملية لن يكون هناك فرق بين من يُوجب الإشهاد ومن يرى أنه مندوب . ففي الحالتين سُلِّتَزم بالإشهاد كواجب أو كمندوب .

ويضيف الشافعي شرطاً آخر إلى الإشهاد ، وهو أن يصرح الزوج بالكلام المعبر عن استرجاع امرأته ، طالما كانت في العدة من طلاق رجعية . ولا يشترط جماعاً أو غيره ، كأن يقول : قد راجعتها أو قد ارتجعتها أو رددتها : «فإذا تكلم بهذا فهي زوجته» وقال : «فحكمتنا : أن لا رجعة إلا بالكلام . فإن تكلم بالرجعة ، قبل أن تحيض الثالثة ، فهي رجعة . وإن لم يتكلم بها حتى تحيض الثالثة فلا رجعة عليها ، ولها عليه مهر مثلها»^(١)

● هل يقع الطلاق البدعي ؟

واختلف الفقهاء من أهل السنة في وقوع الطلاق البدعي ، وإن تمسك معظمهم بأنه يقع . أما الشيعة : «فذهب الباقر والصادق ... إلى أنه لا يقع» وتمسك الخوارج - أيضاً - بأنه لا يقع . وكذلك اتفق بعض فقهاء المعتزلة مع الشيعة والخوارج . واتخذ ابن حزم الظاهري الموقف نفسه .^(٢)

فالخلاف ليس بين الشيعة وأهل السنة ، لأن من فقهاء أهل السنة من يقول بقول الشيعة . ولأن حرمة الأيضاع عظيمة في شرع الله ، كان القول إن الطلاق البدعي يقع أحوط ، وأشدّ زجراً للأزواج . ولكن القول إنه لا يقع يفتح مخرجاً شرعياً لآلاف الأزواج الذين يتورطون في الطلاق دون حذر وبذلك يدمرون الأسر ويشردون الأولاد . ولذلك يميل الفقهاء المعاصرون إلى القول إن الطلاق لا يقع إلا باستيفاء شروطه الشرعية .^(٣) أي أنهم وافقوا الشيعة في مذهبهم .

(١) الأم ؛ ج ٥ ص ٢٢٥-٢٢٦

(٢) نيل الأوطار ؛ باب النهي عن الطلاق في الحيض ؛ ج ٦ ص ٢٢١ - ٢٢٤

(٣) الشيخ كمال أحمد عون ؛ المرأة في الإسلام ؛ ص ١٢٠

وهذه مسألة خطيرة جداً . فقد يحرم المفتى المرأة على زوجها وهي ليست حراماً ! وقد يحلها له وهي ليست حلالاً !! لأنه لا يعرف على وجه اليقين عدد الطلاقات ، ولا ظروف المرأة من حيث الطهر أو عدمه ، ولا يعرف ماذا قال الزوج ، وماذا كانت نيته !! ولا الزوجان يعرفان ؟

فلتعاون أهل السنة والشيعة وغيرهم لعلاج هذه القضية المهمة ويضعوا القواعد الكفيلة بالقضاء على المشكلات العديدة في مجال الأحوال الشخصية ، وليكن ذلك لبننة في وحدة الأمة المسلمة ، والله تعالى ولي الصالحين .

● عدة المتوفى عنها زوجها

واختلف أهل السنة والشيعة في عدة المتوفى عنها زوجها .

- مذهب الشيعة أنه يجب إنفاذ الآيتين الحاكميتين في المسألة . الأولى قوله تعالى ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤] والثانية قوله جل جلاله ﴿ وَالَّذِينَ يَتَوَقَّؤْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة: ٢٣٤] فيقول الشيعة الإمامية إن على المرأة أن تتربص إلى أبعده الأجلين . فلو وضعت حملها بعد وفاة زوجها بشهر - مثلاً - وجب عليها أن تتربص أربعة أشهر وعشراً . ولو انقضت مدة الأربعة أشهر وعشراً دون أن تضع حملها وجب عليها أن تتربص حتى تضع حملها .

وأما أهل السنة فيقولون إن من حق المرأة أن تتزوج بمجرد وضع حملها (وبعد مدة النفاس) وقبل مرور أربعة أشهر وعشراً . وقد استندوا إلى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله لامرأة اسمها «سبيعة الأسلمية» نفست بعد وفاة زوجها بليال، بأن تتزوج وقد أخرج هذا الأمر في الصحيحين ؛ وهو تطبيق للآية الكريمة ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ﴾ [الطلاق: ٤] (١)

(١) راجع: الأم للشافعي ؛ ح ٧ ص ١٦٠ - وفتح الباري ؛ كتاب الطلاق ؛ رقم ٥٣١٩ - ج ٩ ص ٤٦٩ - وتفسير الطبري ؛ سورة البقرة - الآية رقم ٢٣٤ - رقم ٥٠٧٠ ج ٥ ص ٧٩ - وتفسير القرطبي للآية ٢٣٤ من البقرة ج ٢ ص ٩٨١ - وصحيح مسلم بشرح النووي ؛ ج ١٠ ص ١٠٨ حديث خبر سبيعة الأسلمية .

وقد يُقال في المذهب الإمامي المستند إلى أقوال علي بن أبي طالب وابن عباس رضی الله عنهما: «إن عدة المتوفى عنها زوجها تُوحظ فيها أمران: براءة الرحم، وحرمة الزوج المتوفى ورعاية خاطر أهله الأحياء»^(١) ولُوحظ في مذهب أهل السنة الامتثال لأمر النبي صلى الله عليه وسلم وآله وما يتضمنه من اتساق مع القرآن، وتقدير ظروف المرأة التي قد تكون بحاجة إلى زوج.^(٢)

ولأن حالات النساء متبانية إلى حد بعيد، وجب التزام فقه الحال في الإفتاء على المذهبين. وعندئذ سيجد المفتي أن الأحرى في حالة معينة تطبيق المذهب الإمامي، وفي حالة أخرى المذهب السني.

- وإذا نظرنا إلى المذهبين من حيث احترام النص وجدنا المذهب السني أكثر التزاماً بالكتاب والسنة، ووجدنا المذهب الإمامي يراعى مصلحة الزوج وأهله. وهذه النظرة تثبت خطأ النقد القائل إن أهل السنة قدموا الرأي على النص، أو خالفوا النص إعمالاً لمصلحة!^(٣) لكن بعض الشيعة يعتبر مذهب أهل السنة بدعة عمر بن الخطاب!^(٤) غفر الله لهم!

عدة زوجة المفقود

والناقد الشيعي يتهم عمر بن الخطاب بأنه شرع برأيه في المسألة، في حين يتبع الإمامية مدلول الأخبار الصحيحة.^(٥)

- ومذهب عمر ينص على أن على امرأة المفقود زوجها أن تترىص أربع سنوات، ثم يحل لها بعدها أن تنكح. وقال الإمام مالك في «الموطأ» بعد أن أورد حديث عمر في المسألة: «وذلك الأمر عندنا»^(٦) ومعنى هذه العبارة أن ذلك هو مذهب أهل المدينة. وهم أتبع الناس للسنة. وعمر كان واحداً من علماء المدينة، أخذ عنهم وأخذوا عنه، وطبق الشريعة في الحياة، ولم يقف عند الحفظ والتدوين.

(١) عبد الرحمن الجزيري؛ الفقه على المذاهب الأربعة؛ ص ٥٢٩

(٢) ابن حزم؛ المحلى؛ رقم ١٩٩١- ج ١ ص ٢٦٣

(٣) عبد الحميد شرف الدين؛ النص والاجتهاد؛ ص ٢٤٣

(٤) المجلسي؛ بحار الأنوار؛ ج ١٠١ باب ٢ ص ١ (٥) النص والاجتهاد؛ ص ٢٤٥

(٦) كتاب الطلاق- باب عدة التي تفقد زوجها؛ ص ٣٥٥

وقد رُوِيَ عن «علي» موقوفاً أن «امرأة المفقود ابتليت ، فلتصبر حتى يأتيها يقين موته !»^(١)

وأخذ أبو حنيفة والشافعي بقول «علي» فذهبا إلى أن المرأة لا تخرج عن الزوجية حتى يصح لها موته أو طلاقه أو رُدُّته ، ولا بد من تيقن ذلك . قالوا : لأن عقدها ثابت بيقين فلا يرتفع إلا بيقين . ويدل على صحة هذا ما رواه الشافعي عن علي موقوفاً^(٢)

ويرجِّح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مذهب عمر ، فيقول : «والصواب في امرأة المفقود مذهب عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة ، وهو : أنها تتربص أربع ، ثم تعتد للوفاة ، ويجوز لها أن تتزوج بعد ذلك وهي زوجة الثاني ظاهراً وباطناً . . ثم إذا قدم زوجها الأول بعد تزوجها خيراً بين امرأته وبين مهرها . ولا فرق بين أن يقدم قبل الدخول وبعده»^(٣) وعند الشافعي : «تعتد المرأة من يوم يكون الطلاق أو الوفاة»^(٤)

● السؤال الآن هو :

إلى متى تستطيع المرأة أن تصبر ، خصوصاً في عصرنا هذا ؟

وقد تكون المرأة شابة ، وفي عنفوان الشباب ، ومن حولها الغواية من كل لون ، وتعتصرها الاحتياجات المادية من طعام ومسكن وكساء ، وفواتير شهرية من كل لون ، وقد يكون لها دخل شهري ، وقد لا يكون . فهل يستطيع المفتي أن يقنعها بالمذهب الإمامي الذي يحكم عليها بالانتظار الذي لا يعلم مداه إلا الله ؟

إن المذهب الإمامي في حالات عديدة سيضطررني تكليف المرأة ما لا تطيق ، وهو ما تأباه الشريعة الغراء التي يحكمها المبدأ القرآني العام : ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] .

وواضح أن إماما أهل السنة - أبو حنيفة والشافعي - أخذوا بقول «علي»

(١) السنن الكبرى للبيهقي ؛ ج ٧ ص ٤٤٤٤ (٢) سُبُلُ السَّلام ؛ ص ٣٤٠
(٣) الفتاوى الكبرى ؛ ج ٤ ص ٤٢٩ (٤) الأم ؛ ج ٥ ص ١٩٨

رضى الله عنه ، ولم يأخذاً بقول عمر ، الذى أخذ به مالك . فليس الخلاف هنا بين الشيعة والسنة . وأهم من هذا أن عمر رضى الله عنه لم يقل فى المسألة برأى منفرد ، وإنما أخذ بما كان سائداً فى المدينة ، وهذا عمل مشروع أصولياً فى مسألة ليس فيها نص بحسب مذهب أهل السنة ، أما الشيعة فقول « علي » نص يتحتّم عليهم العمل به .

● قسمة الخمس من الغنائم

يقول الحق تبارك وتعالى ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ ﴾ [الأنفال : ٤١]

ويقول القرطبي إن الأئمة اختلفوا فى تفسير هذه الآية الكريمة ، وأرجح الأقوال قول الإمام مالك رحمه الله إن تقسيم الخمس : « موكول إلى نظر الإمام واجتهاده ، فيأخذ من غير تقدير ، ويعطى منه القرابة - قرابة النبي صلى الله عليه وسلم وآله - باجتهاد ، ويصرف الباقي فى مصالح المسلمين . ومذهب مالك يتفق مع تطبيقات الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم . ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم وآله : « مالى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم » ، فإنه لم يقسمه أخماساً ولا أثلاثاً ، وأنه ذكر فى الآية من ذكر على وجه التنبيه عليهم ، لأنهم أهم من يُدفع إليه » (١)

الناقد الشيعى يدعى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حرّم ذوى قربى رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ، كما حرّم أبو بكر السيدة فاطمة الزهراء من ميراثها فى أرض « فذك » ظلماً وجوراً ! (٢)

والحق أن أبا بكر وعمر وعثمان كانوا حريصين أشد الحرص على أن يعيش قرابة رسول الله عيشاً كريماً ، فكانوا يعطونهم من الخمس كما كان يعطيهم النبي

(١) تفسير القرطبي ؛ سورة الأنفال ؛ الآية ٤١ - ج ٤ ص ٢٨٥

(٢) عبد الحسين شرف الدين ؛ النص والاجتهاد ؛ ص ١٤٤

نفسه ، وما بقي كان يصرف في مصالح المسلمين بحسب السُّنة النبوية لا بحسب اجتهاد أحد . وقد سار « علي » حين صار أميراً للمؤمنين سيرة الخلفاء الراشدين الثلاثة الذين سبقوه ، وهي نفسها السُّنة التي عمل بها النبي صلى الله عليه وسلم وآله .

وحين فتح الله على المسلمين الفتوحات العظيمة في عهد عمر بن الخطاب ، وكثرت الغنائم من بلاد الشام ومصر وفارس ، أنشأ عمر الدواوين التي تشرف على الغنائم ، وقرر أن يعطى الناس رواتب ومعاشات ، فاستشار المسلمين وقال : بمن نبدأ ؟ قالوا : بنفسك فابدأ - يوصفه أمير المؤمنين - قال عمر : لا ! إن رسول الله صلى الله عليه وآله إمامنا ، فَبَرِهْطَه نبدأ ، ثم بالأقرب فالأقرب^(١) وكتب عائشة أم المؤمنين في اثني عشر ألفاً ، وكتب سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وآله في عشرة آلاف .. وفرض لعلي بن أبي طالب خمسة آلاف ، ولمن شهد بدرًا من بنى هاشم ، وفرض عمر للحسن والحسين في خمسة آلاف ، وفرض لمن حضر بدرًا من المهاجرين خمسة آلاف ، وفرض لأسامة بن زيد ألفين ، ولعبد الله بن عمر ألفاً وخمسمائة ! (وقال له : لأن أسامة وأباه كانا أحب إلى رسول الله من أبيك!)^(٢)

فهذه أدلة عملية على حرص عمر رضي الله عنه على قرابة رسول الله وعلى أن يعيشوا في بحبوحة ورضا ، وأن يتميزوا عن سائر الناس بمن فيهم أمير المؤمنين عمر نفسه !

ويجب أن نتذكر دائماً عند الحديث عن أموال الدولة المسلمة أنها في عهدي أبي بكر وعمر كانت مشتبكة في حروب طاحنة ضد الامبراطوريتين الرومانية والفارسية - أعظم قوتين في العالم في ذلك الزمان - وكان ذلك يضع على كاهل الإمام المسؤول عبئاً باهظاً ، مالياً وإدارياً وعسكرياً .

لقد كان عمر دائماً مثلاً أعلى في حُبهِ لرسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وحب آل بيته رضي الله عنهم ، وكان أبعد ما يكون عن ظلمهم كما يدعى المرجفون .

(١) ابن سلام ؛ كتاب الاموال ؛ ص ٢١١ (٢) نفسه ؛ ص ٢١٤